الأمم المتحدة S/2012/771

مجلس الأمن

Distr.: General
16 October 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٣ (٢٠١٢) التي طلب إليَّ مجلس الأمن فيها أن أُوافيه كل ٩٠ يوما بتقرير عن التقدم المُحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتضمن التقرير معلومات عن آخر التطورات التي شهدتها الحالة في دارفور منذ تقريري الأخير المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ (S/2012/548) وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وعملا بالفقرتين ٦ و ١٢ من القرار نفسه، يُوفر التقرير معلومات عمّا استجد من تطورات فيما يتصل بوضع إطار استراتيجي متكامل لتوفير الدعم على نطاق المنظومة لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور وبتنقيح النقاط المرجعية والمؤشرات التي يمكن للمجلس أن يُقيِّم في ضوئها التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية.

ثانيا – التطورات السياسية

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٢ – واصلت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وحكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المشاركة في المشاورات بين الجهات المعنية والتحضير لمؤتمر للجهات المانحة، وللحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور. بيد أن التقدم بشكل ملموس في تنفيذ الأحكام الأخرى ما زال متعثرا، وفي ١٨ تموز/يوليه مددت الأطراف الجدول الزمني للتنفيذ لعام واحد.

221012 221012 12-54732 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - واستهلت السلطة الإقليمية لدارفور، جنبا إلى جنب مع شركاء التنمية الدوليين، في أيار/مايو ٢٠١٢، عملية التحضير لبعثة التقييم المشتركة لدارفور، حسبما تنص عليه وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وهي البعثة المكلفة بتقييم الاحتياجات في مجالات التعافي الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر في دارفور. وفي الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس، اجتمع وفد رأسه وزير التعمير والتنمية والبنية التحتية في السلطة الإقليمية لدارفور وضم مسؤولين من الحكومة الاتحادية وشركاء دوليين مع السلطات الحكومية المحلية وفئات المجتمع المدني في كل من ولايات دارفور الخمس، لالتماس دعمها لبعثة التقييم. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر توجهت أفرقة تقنية متخصصة إلى دارفور لتبدأ، من خلال المشاورات وحلقات العمل، في جمع المعلومات من وزارات الولايات وفئات المجتمع المدني عن احتياجاتها في المجالات التي تغطيها ١٠ مجموعات (الزراعة؛ والخدمات الاجتماعية الأساسية؛ والإدارة المالية؛ والحوكمة؛ وتطوير البنى التحتية؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ والسلام والأمن؛ وتنمية القطاع الخاص؛ والعودة وإعادة الإدماج وإعادة التوطين؛ وسيادة القانون). وسوف يشكِّل هذا الأساس لإطار لمشاريع السلام والتنمية والقضاء على الفقر التي ستُعرَض على مؤتمر المانحين المقرر عقده في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٤ - وتعهد مسؤولو جهاز المخابرات والأمن الوطني ومفوضية العون الإنساني لوفد بعثة التقييم بتمكين الفرق التقنية من الوصول إلى وجهتها لأداء عملها دونما عائق. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولية تنفيذ تلك العملية في حين تتولى العملية المختلطة مهمة توفير الدعم اللوجستي. ومن بين المشاركين الآخرين مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي وحكومة دولة قطر ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القُطرية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والبنك الدولي.

٥ - واختتمت عملية نشر وثيقة الدوحة التي اضطلعت بها الأطراف الموقعة، بتنظيم ٤ حلقات عمل بشمال دارفور وشرقها في الفترة بين ٢ و ٥ تموز/يوليه، شارك فيها ٦٠٠ ممثل لطائفة عريضة من الجماعات صاحبة المصلحة في دارفور. وبحلقات العمل الختامية تلك بلغ مجموع المشاركين في حلقات العمل التي نُظِّمت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لنشر الوثيقة ما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ شخص، ٣٤ في المائة منهم نساء. ودعمت العملية المختلطة تلك العملية بإسداء المشورة التقنية وتوفير المساعدات اللوجستية. وتبين من تقييم لردود المشاركين أن قطاعا كبيرا منهم يؤيد الوثيقة ولكن لديه مخاوف من بطء إيقاع التنفيذ وعدم مشاركة الحركات غير الموقعة على الوثيقة. وحثّ المشاركون الأطراف الموقعة على تنفيذ الوثيقة بالكامل لا سيما الأحكام المتصلة بالأمن والعدل وتقاسم الثروات. ودعا بعض

ممثلي النازحين إلى ضرورة أن تكون الوثيقة أكثر تحديدا في تغطية مسألة فض المنازعات على الأراضي بين النازحين والجماعات حديثة الاستيطان.

٦ - ورغم الاضطلاع بالأنشطة المشار إليها آنفا، لم يجر خلال الفترة المشمولة بالتقرير الوفاء بما تم تمديده من آجال منصوص عليها في وثيقة الدوحة، ومن بينها الآجال المتصلة بوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية. وفي هذا الصدد، ظلت الحكومة وحركة التحرير والعدالة عاجزتين عن التوصل إلى اتفاق بشأن نتائج العملية التي اضطُّلع بها في الفترة من ٥ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٢ للتحقق بصورة أولية من مدى أهلية جنود الحركة للتصنيف كمقاتلين. ذلك أن المسؤولين الحكوميين يصرون على تكرار العملية بمعايير أشد بينما تُلِح الحركة على الإبقاء على المعايير الأكثر عمومية. وظلت العملية المختلطة تحث الطرفين على التوصل إلى اتفاق. ومن المقرر عقد اجتماع للجنة المشتركة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لتيسير فض الخلاف. وبالإضافة إلى ذلك، لم يجر الوفاء بآجال تنفيذ الأحكام المتصلة بنقل الأموال إلى السلطة الإقليمية لدارفور وبالعدالة والمصالحة وتعويض النازحين واللاجئين وعودتهم، وهي آجال كان قد تم تمديدها.

٧ - والواقع أن السلطة الإقليمية لدارفور تبذل قصارى جهدها سعيا إلى تنفيذ وثيقة الدوحة في ظروف اقتصادية عصيبة إلا أنها تواجه ضغوطا لا يُستهان بها وفي هذا الصدد، هاجمت مجموعة من مقاتلي الحركة آنفة الذكر المسرحين وفدوا في خمس سيارات مكاتب مقر قيادة الحركة في الفاشر في ١٣ آب/أغسطس، احتجاجا على التأخر في دفع مرتباتهم، واحتلوا أحد المجمعات المكتبية واحتجزوا لبعض الوقت شاغليه. وبعد تبادل إطلاق النار بين تلك المجموعة وعناصر أخرى من الحركة لاذ المهاجمون بالفرار. وأُطلِق سراح الأسرى وخرجوا جميعا سالمين. ولم تقع أية خسائر في الأرواح.

التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل للجميع

٨ - واصل فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الدعوة إلى استئناف المحادثات بين حكومة السودان والأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أكد أمير حسن عمر، وزير الدولة المسؤول عن ملف دارفور مجددا في الدوحة لإبراهيم غمباري الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء بالنيابة بفريق الوساطة المشترك استعداد حكومته لإجراء محادثات مع الحركات غير الموقعة بشأن التعيينات السياسية والترتيبات الأمنية.

٩ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، اجتمع غمباري مع ممثلي حركة العدل والمساواة على هامش حلقة عمل عُقدَت في اشتادشلاينغ، بالنمسا، بشأن حماية الطفل. وأعن ممثلو الحركة مرة

أخرى التزامهم بأهداف تحالف الجبهة الثورية في السودان المتعلقة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية إلا أنهم أبدوا في الوقت نفسه اهتماما بإجراء محادثات مع الحكومة شريطة أن يشمل جدول الأعمال جميع جوانب وثيقة الدوحة. ولقد اجتمعت عيشاتو مينداودو الممثلة الخاصة وكبيرة الوسطاء بالإنابة بفريق الوساطة المشترك في ١٦ أيلول/سبتمبر في هلسنكي، مع ممثلي الحركة الذين كرروا تأكيد موقفهم السابق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أكد جيش تحرير السودان – فصيلا عبد الواحد وميني ميناوي مجددا لفريق الوساطة المشترك التزامهما بأهداف الجبهة الثورية، وظل الفريق يحث الأطراف على إبداء مرونة فيما يتعلق بنطاق المحادثات.

١٠ – وفي بيان صدر في ٩ آب/أغسطس، أعلن جبريل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة أن بخيت عبد الله عبد الكريم القائد العسكري للحركة قد أُعفي من مهامه للاشتباه في تعاونه مع مسؤولين أمنيين في الحكومة. وسيتولى جبريل إبراهيم مهام القائد العسكري للحركة لحين اختيار قائد بديل في مؤتمر القيادات الذي لم يتحدد موعده بعد. وفي ١١ أيلول/سبتمبر أعلن ثمانية من الصف الثاني من أعضاء المجلس التنفيذي لجماعة العدل والمساواة بقيادة محمد بشار انفصالهم عن الحركة وتشكيل جماعة مستقلة.

الحوار على الصعيد الداخلي في دارفور بشأن عملية السلام

١١ – واصلت السلطة الإقليمية لدارفور التحضير للحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور. وعقدت في هذا الصدد في الفاشر في الفترة من ١٠ إلى تموز/يوليه، مؤتمرا تحضيريا لجميع أهالي دارفور وذلك لأغراض عدة منها، تعبئة التأييد اللازم لوثيقة الدوحة والنهوض بالحوار السلمي وتهيئة بيئة تُفضي إلى المصالحة. وشارك في المؤتمر ما يقرب من ٩٠٠ ممثل عن مختلف الجماعات صاحبة المصلحة في دارفور شكلت النساء بينهم نسبة تناهز ٧ في المائة. ووفرت العملية المختلطة الدعم اللوجستي ورصدت المناخ الذي عُقد المؤتمر في ظله.

١٢ – ومن بين الآراء الكثيرة التي أبداها المشاركون، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى المخاوف التي أعرب عنها البعض إزاء تدهور الحالة الأمنية مؤخرا، وخصوصا ازدياد أعمال اللصوصية وإغلاق الطرق الرئيسية في شمال دارفور وجنوبها بين الفينة والأخرى. وعزا البعض حالة انعدام الأمن إلى عدم مشاركة الحركات المسلحة غير الموقِعة على وثيقة الدوحة في عملية السلام، في حين أبرز آخرون الحاجة إلى تحسين الحالة الأمنية وفرص الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية في مناطق العودة المحتملة. وشهد المؤتمر احتدام المناقشات بشأن الأراضي حيث أفاد ممثلو البدو الرُّحل أن ما يتردد عن انتقال جماعاتهم من البلدان

المجاورة إلى دارفور أمر مبالغ فيه في حين رفض النازحون اقتراح المسؤولين الحكوميين الذي يدعوهم إلى الاستقرار في أرض متاخمة للمخيمات بدلا من العودة إلى ديارهم. ودعت التوصيات التي اعتمدها المؤتمر وأُحيلت إلى السلطة الإقليمية لدارفور لتنظر فيها إلى تعزيز الأمن وسيادة القانون وتحقيق المصالحة وعقد مؤتمر للجهات المانحة بشأن التنمية والتعجيل بإنشاء طريق تربط الخرطوم بدارفور.

١٣ - وكما أُشيرَ آنفا، رصدت العملية المختلطة، عملا بالقرار ٢٠٦٣ (٢٠١٢)، الظروف التي عُقدَ فيها المؤتمر، لا سيما فيما يتعلق بحوادث الأمن أو تهديد المشاركين أو انتهاك حريتهم أو حالات التدخل و لم تفد بوقوع أي من تلك الحوادث أو الانتهاكات. وجرى تمثيل النازحين الموجودين في المخيمات الكائنة في جميع أنحاء دارفور، باستثناء مخيمات وادي صالح ومكجر وبندسي وأم دخن (وسط دارفور) التي برر قادتها عدم الحضور بعدم تلقيهم الإخطار بموعد المؤتمر قبل انعقاده بوقت كافٍ. وشارك أعضاء أحزاب المعارضة السياسية الرئيسية الدارفوريون في المؤتمر بصفتهم الشخصية. وأبدى ممثلو فئات المجتمع المدني الذين حضروا المؤتمر قلقا إزاء انعدام التقدم في تنفيذ وثيقة الدوحة مع أنهم كانوا محسوبين بوجه عام من مؤيدي الحكومة أو حركة التحرير والعدالة.

١٤ - وفيما يتعلق بدعم العملية المختلطة للحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور، استهلت البعثة مناقشات مع السلطة الإقليمية لدارفور وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالسودان وحكومة دولة قطر بشأن مفهوم عمليات دعم تنفيذ وثيقة الدوحة. وتتوقع العملية المختلطة أن يُطلب منها توفير الدعم اللوجستي وإسداء المشورة وتقديم المساعدة في المجالين الأمني والتقني للأطراف والمجتمع المدني وذلك فيما يتصل باختيار المشاركين. و لم تُحدد الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة بعد الجدول الزمني للحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي.

ثالثا - حماية المدنيين من العنف البدني

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبح السكان المدنيون أكثر عرضة لمخاطر العنف البدني بسبب القتال بين الطوائف، وتحرش جماعات الميليشيات بالمدنيين، والاشتباكات المتقطعة بين الحكومة وبعض الحركات المسلحة غير الموقِّعة، وبخاصة في شمال دارفور. وسُجِّل ما مجموعه ١٥ واقعة قتال بين الطوائف، أسفرت عن مقتل ٨٦ من المدنيين، مقابل واقعتين أسفرتا عن وقوع ٤ قتلى في الفترة بين ١ نيسان/أبريل و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٦ - وفي أواخر حزيران/يونيه، تلقت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تقارير تفيد بأن جماعة مسلحة مجهولة نصبت كميناً لقافلة تابعة للقوات المسلحة السودانية في ٢٦ حزيران/يونيه، على بعد ٣٠ كيلومتراً جنوبي مدينة الطويلة (شمال دارفور). ومنعت السلطات الأمنية الحكومية العملية المختلطة عدة مرات من الوصول للمكان للتحقق من صحة التقرير. وفي ٨ تموز/يوليه، أسقَطَت طائرة تابعة للقوات المسلحة السودانية ٢٤ قنبلة على بعد حوالي ٢٠ كيلومتراً جنوب الطويلة. وبعدها بثمانية أيام، تحطمت مروحية تابعة للقوات المسلحة السودانية خلال اشتباكات جرت بين قوات الحكومة وقوات إحدى الحركات المسلحة المجهولة على بعد ٢٩ كيلومتراً جنوب شرق البلدة، مما أسفر عن مقتل سبعة عسكريين كانوا على متنها. وقامت العملية المختلطة بدوريات في المراكز السكانية، وتأكدت من سلامة العاملين في المجال الإنساني، وتخلصت من الذخائر غير المنفجرة. ورغم عدم ورود أنباء بوقوع خسائر بين المدنيين، فقد أكدت بعثة موفدة لتقييم الحالة الإنسانية أن حوالي ١ ١٦٠ من المدنيين نزحوا إلى مخيمات بالقرب من الطويلة، وعاد أغلبهم إلى ديارهم خلال أسبوع واحد.

١٧ - واستمر القتال بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة في ٦ أيلول/سبتمبر، وامتد إلى فنقة سوق، وجبل مرة (على بعد ١١٥ كيلومتراً جنوب شرق سورتوني بوسط دارفور). وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، اندلعت اشتباكات بين قوات الحكومة وقوات الحركات بالقرب من ديبل (على بعد ١٠ كم غرب سورتوني). واشتبكت قوات الحكومة مرة أخرى يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر مع قوات الحركات بالقرب من تابت (على بعد ٣٠ كم جنوب شرق الطويلة)، ويومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، في مكان أبعد باتجاه الغرب بالقرب من فنقة سوق. وأفادت مصادر من الأهالي بأن كميناً نُصِب يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر لقافلة تجارية ترافقها القوات المسلحة السودانية بالقرب من تنقارارا (على بعد ١٥ كم شمال شنقل طوباية بشمال دارفور). ولم تتمكن العملية المختلطة من التحقق من صحة ما أفادت به الأطراف عن حجم الخسائر التي تزعم وقوعها حيث تباينت تلك الإفادات تبايناً كبيراً مما يعزى إلى القيود التي فرضتها السلطات الحكومية بسبب انعدام الأمن.

١٨ - وفيما يتعلق بالقتال بين الطوائف، وفي استمرار للتنافس السياسي القائم منذ أمد طويل بين قبيلتي الزغاوة والبرقد في محلية دار السلام (على بعد ٥٠ كم جنوب الفاشر بشمال دارفور)، وقعت اشتباكات في الفترة بين ١٠ و ٢٧ تموز/يوليه، بين ميليشيا من الزغاوة مع عناصر من قوات الدفاع الشعبية مؤلفة أساساً من رجال قبيلة البرقد، ست مرات على الأقل. ووفقاً لمصادر من الأهالي، لقي ١٠ من جنود قوات الدفاع الشعبية، وأربعة من أفراد ميليشيا الزغاوة، ومدنيان، مصرعهم. وأشارت تقديرات الوكالات الإنسانية إلى أن

٢ ٤٠٠ من المدنيين نزحوا إلى مخيم زمزم (بالقرب من الفاشر) بسبب الاشتباكات. وزادت العملية المختلطة دورياتها في مناطق النزاعات المحتملة وحثت شيوخ القبائل على التحاور.

١٩ - وتسبب التنازع على سبل الحصول على الأراضي في اندلاع اشتباكات يومي ١٦ و ١٨ تموز/يوليه بين قبيلتي الرزيقات والمسيرية في أم شقاق (على بعد ١٤٠ كم جنوب شرق الضعين بشرق دارفور). وأبلغ ممثلو السكان المحليين البعثة بأن حوالي ٤١ شخصاً قتلوا وأصيب ٣٠ آخرون في القتال. وفي ١٩ تموز/يوليه، تولت العملية المختلطة نقل السلطات المحلية وزعماء القبائل إلى المنطقة للتوسط في النزاع. ومن ناحية أخرى، تم نشر بعض عناصر القوات المسلحة السودانية للفصل بين الجماعات. وبالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات الحكومية والقادة المجتمعيين بتنشيط لجنة محلية للمصالحة كانت قد أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في أعقاب اشتباكات سابقة، وخفت بعد ذلك حدة التوتر.

٢٠ - وفي يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر، تسببت غارة شُنَّت لسرقة الماشية في اندلاع القتال بين قبيلتي الرزيقات والمسيرية في ناقة دولي (على بعد ٢٠ كم شمال شرق زالنجي)، مما أسفر عن مقتل ١٩ شخصاً (١٣ من الرزيقات و ٦ من المسيرية). وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، قتل، في المنطقة نفسها، اثنان من قبيلة الرزيقات أثناء محاولة رجال قبيلة معاليا الإغارة لسرقة الماشية في أبو جبرا (على بعد ١٠٠ كم جنوب شرق الضعين). واستجابة لمناشدة العملية المختلطة، تراجع شيوخ قبيلة الرزيقات عن عزمهم على الانتقام، وانخرطوا بدلاً من ذلك في محادثات للمصالحة.

٢١ - وفي ١٦ تموز/يوليه، تسبب نزاع على استخدام الأراضي في اندلاع القتال بين جماعتين من قبيلتي أولاد راشد وجرارة في هوج أب صلبة (على بعد ٢٠٠ كم جنوب نيالا بجنوب دارفور)، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة ثلاثة آخرين. وخفت حدة التوتر بعد إجراء مفاوضات بوساطة محلية. وفي ١٣ آب/أغسطس، تسبب نزاع على الوصول إلى الأراضي الزراعية في نشوب اشتباك في معاليا (على بعد ٣٥ كم غرب الضعين بشرق دارفور) بين جماعتين من بدو قبيلة البشارية الرحل ونازحين من قبيلة القمر من مخيم نيم، أسفر عن مقتل أربعة من النازحين وإصابة أربعة آخرين. وعملت العملية المختلطة مع السلطات المحلية وزعماء المجتمع المحلي التقليديين على تشجيع المصالحة بين الجماعتين. ولم ينشب المزيد من القتال.

٢٢ - وبالنسبة لمعظم شهر تموز/يوليه، واجه النازحون في مخيم الحمادية (زالنجي بوسط دارفور) مخاوف أمنية متزايدة. ففي ٨ تموز/يوليه، قتل سكان المخيم رجلين مسلحين من قبيلة العريقات دخلا المخيم في ظروف ما زالت غير واضحة. وفي اليوم التالي، أحاط بالمخيم

مهاجمون مسلحون مجهولون (يزعم قادة المخيم أنهم من قبيلة العريقات)، وأطلقوا النار عشوائياً وخطفوا تسعة من النازحين. وطالب شيوخ قبيلة العريقات بعد ذلك جماعة النازحين بدفع تعويضات عن أعمال القتل التي وقعت في ٨ تموز/يوليه وتسليم مرتكبيها. ورفض قادة مخيم الحمادية هذه المطالب ورفضوا السماح للسلطات الحكومية بدخول المخيم للتحقيق في الحادث. وتصاعدت حدة التوتر فيما بين سكان المخيم والسلطات المحلية والجماعات المحيطة، مما حدا النازحين على إبلاغ العملية المختلطة بخوفهم من مغادرة المخيم خوفاً من تعرضهم للتحرش. ومنذ ٩ تموز/يوليه، وزعت العملية المختلطة عدداً إضافياً من حفظة السلام حول المخيم، وتواصلت مع سلطات الدولة وزعماء المجتمع المحلي لتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية. وبعد عقد سلسلة من اجتماعات المصالحة، قام قادة النازحين وشيوخ قبيلة العريقات، في ٤ آب/أغسطس، بتوقيع اتفاق يتعهد بموجبه كل طرف بدفع تعويضات للآخر. وقد تحسنت العلاقات بعد ذلك بين الجماعات وبعضها وبين زعماء المخيم والسلطات المحلية.

٢٣ - وفي آب/أغسطس، تدهورت الحالة الأمنية في كتم (شمال دارفور) وحولها. ففي ١ آب/أغسطس، قتل مسلحون مجهولون معتمد محلية الواحة وسائقه في البلدة واختطفوا سيارتهما. ووفقاً لنتائج التحقيق الأولية للعملية المختلطة، وقع الحادث انتقاماً لمقتل قائد جهاز الأمن والمخابرات الوطني (من قبيلة الزيادية) في كتم في ١٩ تموز/يوليه. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، هاجمت ميليشيا من قبيلة المحاميد (التي ينتمي إليها معتمد الواحة) مركزاً للشرطة تابعاً للحكومة في مخيم كساب القريب، بالقرب من المكان الذي عُثِر فيه على سيارة المعتمد المهجورة. وقد قتل شرطي وثلاثة من النازحين، وأصيب شرطي آخر وخمسة من النازحين. وفي اليوم التالي، هاجمت الميليشيا سوق كتم ومركز الشرطة بها، مما أسفر عن مقتل شرطي، قبل أن تنتقل إلى فاتا برنو القريبة حيث أصابت شرطياً آخر. وفي ٢ آب/أغسطس، نهبت الميليشيا محتويات مكتب برنامج الأغذية العالمي في كتم. ولم يصب عمال الإغاثة بأذى. وفي نفس اليوم، اشتبكت القوات المسلحة السودانية مع الميليشيا واستعادت السيطرة على البلدة. وأدى استمرار انعدام الأمن في المنطقة المحيطة بسبب وجود الميليشيا إلى انتقال ٠٠٠ ٢٥ من سكان مخيم كساب، يومي ٣ و ٤ آب/أغسطس، إلى بلدة كتم بشكل رئيسي.

٢٤ - وعلى ضوء ما تقدم، زادت العملية المختلطة من الدوريات داخل البلدة ومخيمات النازحين وحولهما. وفي ٢ آب/أغسطس، نشرت البعثة قوات إضافية في مركز الشرطة المجتمعي التابع لها في مخيم فاتا بورنو وأقامت وجود لها على مدار الساعة في مخيم كساب. وأمَّنَت العملية المختلطة أيضاً عملية إجلاء عمال الإغاثة من كتم إلى الفاشر. ونقلت البعثة

مرتين مسؤولي الدولة من الفاشر إلى كتم لإجراء محادثات مع القادة المحليين. وبعد ذلك، توسطت السلطات لعقد اجتماعات بين الشيوخ المحليين لقبيلتي المحاميد والزيادية.

٢٥ - وبحلول ٦ آب/أغسطس، خفت حدة التوتر في كتم وما حولها. وبعد مشاورات أجريت بين العملية المختلطة وقادة المخيم بشأن تدابير الحماية، اتُّفِق خلالها على أن توفر العملية المختلطة الأمن للنازحين لدى مغادرة المخيم لمباشرة الأنشطة الزراعية، شرع النازحون في ١٢ آب/أغسطس في العودة إلى معسكر كساب. وبحلول ١٨ آب/أغسطس، كان ما يقرب من ٩٥ في المائة من النازحين قد عادوا إلى المخيم. وعلى إثر تقييم للحالة الإنسانية أجرته بعثة مشتركة بين الوكالات وخلصت فيه إلى أن ما يحتاجه السكان في المقام الأول هو الرعاية الصحية والمأوى في حالات الطوارئ والأمن، نقلت العملية المختلطة ١ ٠٠٠ كيلوغرام من الإمدادات الطبية إلى المدينة.

٢٦ - وتدهورت الحالة الأمنية في كتم مرة أخرى في ٤ أيلول/سبتمبر عندما هاجم معتدون مسلحون مجهولون قافلة تقل معتمد محلية كتم (من قبيلة البرتي). ورغم أن المعتمد نجا دون أن يصاب بأذى، فقد جُرِح ستة من الركاب. وأسفر تبادل لإطلاق النار عن مقتل أربعة من المعتدين واثنين من رجال الشرطة الحكوميين. وفي اليوم التالي، قتل مدني واحد وجرح ثمانية آخرون في تبادل لإطلاق النار بين ميليشيات مسلحة من العرب وقوات حكومية نظامية على مشارف البلدة. وبالإضافة إلى جهود العملية المختلطة المبذولة للحفاظ على وجودها المعزز في كتم والمخيمات القريبة، قدمت العملية المختلطة المساعدة الطبية لعلاج إصابات المدنيين ووفرت الحماية لعمال الإغاثة الذين انتقلوا إلى موقع فريقها. وقد نشرت سلطات الدولة قوات إضافية لتأمين بلدة كتم، وعينت عميداً من القوات المسلحة السودانية ليحل محل المعتمد، وفرضت حظراً للتجول. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، قامت العملية المختلطة، لدى سماعها صوت أعيرة نارية بالقرب من مخيم كساب، بتفريق عدد من المهاجمين المسلحين كانوا يتحرشون بمجموعة من النازحين العائدين من مزارعهم تضم ٣٠ شخصا. وما زال الوضع في المنطقة يشوبه التوتر.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر القتال بسبب الأراضي، الذي اندلع في بادئ الأمر في أيار/مايو عام ٢٠١٢، بين قبيلتي الزيادية والبرتي في مليط (على بعد ٦٥ كم شمال الفاشر بشمال دارفور). وفي ١٤ آب/أغسطس، قتلت ميليشيا يشتبه أنها من قبيلة الزيادية أحد رجال قبيلة البرتي في البلدة. وفي اليوم التالي، اشتبك أفراد الشرطة الاحتياطية المركزية من قبيلة الزيادية مع أفراد قوات الدفاع الشعبي من قبيلة البرتي بالقرب من مركز توزيع المياه في البلدة، مما أسفر عن مقتل ستة من أفراد الميليشيا (ثلاثة من كل جماعة) وإصابة

١٢ آخرين. وعززت العملية المختلطة وجودها في مخيم عباسي القريب، وعززت موقفها عند المياه وشجعت جهود المصالحة. ونشرت السلطات الحكومية قوات إضافية لتأمين البلدة. وأسفرت محادثات المصالحة بين القبيلتين، بوساطة شيوخ قبيلة الميدوب، في ٢١ آب/أغسطس، عن توقيع اتفاق بوقف إطلاق النار خفف من حدة التوتر بصفة مؤقتة. إلا أنه، في ١٥ أيلول/سبتمبر، أطلق مهاجمون مجهولون قذيفة صاروخية في مخيم عباسي، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين (اثنان من الزغاوة وواحد من البرتي) وإصابة آخر بجروح خطيرة.

٢٨ - ووفقاً لمصادر من الأهالي، تسبب نزاع على استخدام الأراضي في اندلاع اشتباكات في ٢١ أيلول/سبتمبر، بين بدو عرب ومزارعين من التنجر في الهشابة (على بعد ٥٦ كم شمال شرق كتم بشمال دارفور). تصاعد القتال يومي ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر، حسبما أفيد به، بعد تدخل قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة. وأشارت تقارير إعلامية إلى وجود قتال عنيف، وسقوط ضحايا من المدنيين، وتدمير الممتلكات. ورغم أن العملية المختلطة تمكنت من مقابلة الضحايا الذين نقلوا إلى أحد المستشفيات المحلية، مُنِعَت البعثة في ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر من الوصول إلى المنطقة للتحقق من صحة الإفادات بسبب القيود التي تفرضها القوات الحكومية بسبب انعدام الأمن.

٢٩ - وتعود الزيادة في معدل القتال بين الطوائف خلال الفترة المشمولة بالتقرير أساساً إلى النزاعات التي تنشب بين المزارعين والرعاة على استخدام الأراضي، حيث يسعى كل منهم إلى الاستفادة من الأمطار الموسمية بزراعة المحاصيل أو برعي الماشية على نفس مساحات الأراضي الصالحة للزراعة. وتصاعدت حدة التوتر عندما انحازت ميليشيا قبلية إلى الحكومة وتدخلت قوات تابعة للحركات المسلحة في النزاع، ولا سيما في دار السلام (شمال دارفور). وفي الوقت نفسه، عزت مصادر محلية هذه الزيادة أيضاً إلى تزايد الإحباط بين الجماعات التي تنتمي إليها الميليشيات، ولا سيما في كتم ومليط، بسبب عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها مما حدا الميليشيا على تحدي السلطات والاشتباك مع قوات الأمن الحكومية.

رابعا - الأمن وحرية التنقل

٣٠ - في ما يتعلق بحرية تنقل موظفي العملية المختلطة، جرى خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول تقييد تنقلاتهم البرية ٢٩ مرة، مقابل ٢٧ مرة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وخلال الفترة نفسها، رفضت السلطات الحكومية ١٠٨ طلبات من أصل ٩٢٨ ٤ طلباً للإذن بالطيران، في ما يعد نقصانا عن الطلبات الـ ٣٥٧ التي رفضتها السلطات

في الفترة المشمولة بالتقرير السابق من أصل ٠٣٧ ٥ طلبا. وكان التقييد يُفرض في الغالب من الأجهزة الأمنية الحكومية في مناطق العمليات الجارية أو المزمع القيام بها ضد قوات حركات مسلّحة من غير الأطراف الموقّعة.

٣١ - وخلال الفترة من ١٢ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت السلطات الحكومية تقوم، بشكل متقطع، بمنع دوريات العملية المختلطة من التوغّل جنوب الفاشر أو غربها بسبب العمليات العسكرية الجارية بالقرب من ثابت وجنوب الطويلة. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، حلقت طائرتان هليكوبتر هجوميتان تابعتان للقوات المسلحة السودانية على ارتفاع منخفض فوق دورية للعملية المختلطة كانت عائدة من مهمّة تقييم بالقرب ثابت. وادّعت السلطات أن الطائرتين اعتقدتا خطأ أن الدورية كانت قافلة لإحدى الحركات المسلحة. وعادت الدورية إلى القاعدة سالمة. واحتجَّت العملية المختلطة على ذلك الحادث لدى الحكومة.

٣٢ - وفُرضت أيضا قيود على موظفي العملية المختلطة المدنيين. ففي ٢ تموز/يوليه، رفضت سلطات جهاز الأمن والمخابرات الوطني في مكجر (١١٠ كيلومترات إلى الجنوب من زالنجي، وسط دارفور) طلبا من العملية المختلطة للموافقة على تنظيم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان للنازحين، حيث أصرّ الجهاز على أن يتمّ استئذان السلطات في زالنجي أولا. وفي ١٧ تموز/يوليه، وعلى الرغم من الحصول على الموافقة من زالنجي، جرى تعطيل دورة تدريبية في مكجر بواسطة عناصر من جهاز الأمن والمخابرات الوطني أصرُّوا على أن يتم اختيار المشاركين بمعرفة مفوضية العون الإنساني في مكجر (ومفوّض العون الإنساني في مكجر هو نفسه نائب مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني). وبعد مناقشات بين العملية المختلطة والسلطات، أقيم منتدى عام لحقوق الإنسان في البلدة في ١٨ تموز/يوليه.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل العاملون في مجال تقديم المعونة يواجهون قيودا ومعوّقات بيروقراطية تحول دون وصولهم إلى الأماكن. ورفضت السلطات الحكومية طلبات متكررة من الوكالات للسماح لها بالوصول إلى محليتي روكيرو ونيرتيتي (عدا بلدة نيرتيتي) في جبل مرة (وسط دارفور). وجرى بشكل متقطّع تقييد الوصول إلى محلية دار السلام (شمال دارفور). وقامت السلطات بضعة مرّات بفرض قيود حالت دون وصول موظفي المساعدة الإنسانية إلى مقصدهم عندما حاولوا السفر جوّا من الخرطوم إلى دارفور، وكان من بين هذه الحالات حادثة وقعت في ٩ أيلول/سبتمبر عندما أراد رؤساء الوكالات السفر لحضور اجتماع تنسيقي مع العملية المختلطة. وعلّلت السلطات الحكومية رفضها بفرض متطلّب جديد يتعلق باستصدار تصريح إضافي غير الموجود بالفعل بحوزة العاملين في مجال تقديم المعونة. وحث الممثل المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية للسودان الحكومة على

تسهيل سفر موظفي الأمم المتحدة، وعلى وضع مجموعة واضحة من الإجراءات لهذا الغرض والتعريف بها.

٣٤ - وبعد تأخُّر امتد لثلاثة أشهر، منحت السلطات الحكومية في ١٤ آب/أغسطس الموافقة على أن تُنقل إلى دارفور مواد الإيواء الطارئ وغيرها من المواد غير الغذائية المخزّنة بواسطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأبيض (شمال كردفان). ونتيجة لهذا التأخّر، كان ما وُزّع قبل موسم الأمطار من هذه المواد على الأسر المهدّدة بشدة في جميع أنحاء دارفور ابتداء من أوائل نيسان/أبريل مقتصرا على المخزونات التي كان قد تم إيصالها إلى المواقع مسبقا. ولم يتسنّ إيصال المواد إلا إلى ٠٠٠ ٥٢ (أو ٦٥ في المائة) من الأسر الـ ٠٠٠ ٧٩ المستهدفة بالبرنامج. وعلاوة على ذلك، انتقص التأخّر من قدرة الوكالات على تلبية احتياجات الإيواء الطارئ للجماعات المتضرّرة من الفيضانات وللنازحين الذين اضطروا مؤقتا إلى ترك مخيم كساب. وقد تأخر التصريح ريثما تحصل السلطات على تأكيد من الحكومة بأن مفوضية شؤون اللاجئين مأذون لها بالوجود في الأبيض.

٣٥ - وفي منتصف تموز/يوليه، بعد مضيّ ستة أشهر على تقديم منظمة دولية غير حكومية للطلب لأول مرّة، منحتها السلطات الحكومية الموافقة على نقل ٧٠٥ ١ كيلوغرامات من الإمدادات الطبية من نيالا إلى عيادات المنظمة في مكجر وغارسيلا (وسط دارفور).

السلامة والأمن

٣٦ - ما زالت سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في دارفور تشكل مبعثا للقلق.

٣٧ - ففي ١٢ آب/أغسطس، قتل ضابط في وحدة الشرطة المشكّلة (بنغلاديش) التابعة للعملية المختلطة وأصيب آخر بجروح عندما فتح مجهولون النار على مركز عطش للخفارة المجتمعية (بالقرب من نيالا، جنوب دارفور). وبعد تبادل لإطلاق النار، فرّ مرتكبي الهجوم من موقع الحادث. وأشارت النتائج الأولية لتحقيقات العملية المختلطة إلى احتمال أن يكون الدافع وراء الهجوم إجراميا. وفي ٢٠ آب/أغسطس، تم احتجاز اثنين من أفراد وحدة الشرطة المشكلة التابعة للعملية المختلطة كرهينتين بواسطة مجهولين بينما كان الشرطيان يقومان بدورية في كبكابية. وقامت العملية المختلطة وحكومة السودان بمساع متواصلة لإطلاق سراحهما.

٣٨ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، غرق ثلاثة من حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة (جمهورية تنزانيا المتحدة) بعد أن جرفت المياه ناقلة الجند المصفَّحة التي كانت تقلّهم لدى عبورها نهر ارتفع منسوب مياهه.

٣٩ - وسُرقت مركبة تابعة للعملية المختلطة وثلاث مركبات تابعة لوكالات الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (مقابل ست في الفترة السابقة). وتعرض موظفو الأمم المتحدة أو العاملون في المجال الإنساني لتسعة حوادث سرقة. ولم تقع إصابات في أي منها.

٤٠ - وفي ٢٧ تموز/يوليه و ٦ آب/أغسطس، ألقت السلطات الحكومية القبض على اثنين من موظفي العملية المختلطة الوطنيين في زالنجي (وسط دارفور) في ما يتصل بواقعة قتل شخصين في مخيم حميدية (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). وأُفرج عن الموظفين في ١٧ آب/أغسطس دون توجيه أي تهم لهما. وفي ٢٨ آب/أغسطس، ألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني في نيالا القبض على أحد موظفي العملية المختلطة الوطنيين لضلوعه المزعوم في الأنشطة السياسية لجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد. وفي ٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر، سمح مسؤولو الجهاز للعملية المختلطة بزيارة الموظف، الذي كان بصحة جيدة. وما زالت تحقيقات الجهاز مستمرة. وتعمل البعثة على استصدار قرار بالإفراج عن الموظف.

خامسا - الحالة الإنسانية

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألحق هطول الأمطار الموسمية الغزيرة والفيضانات أضرارا بالغة بالمساكن في جميع أنحاء دارفور. فقد أضيرت بشدة أو دُمّرت تماما منازل ما يقدّر عدده بـ ٢٠٠ ٢٦ شخص، ونفق الآلاف من رؤوس الماشية. وكانت ولاية وسط دارفور هي الأشد تضرّرا، حيث لحقت أضرار بالغة بمنازل وأماكن إيواء ما يقدّر عدده بـ ٥٠٠ ١٤ شخص. وكذلك أضيرت بشدة أو دُمّرت منازل نحو ٦٠٠ ٤ شخص في جنوب دارفور، و ١٠٠ ٣ شخص في غرب دارفور، و ٠٠٠ ٢ شخص في شمال دارفور، و ٠٠٠ ٢ شخص في شرق دارفور.

٤٢ - ورغم أن سوء حالة الطرق أعاق بشدّة جهود تقييم الضرر وإيصال المساعدة، لا سيما في ملحة (شمال دارفور)، قامت وكالات المعونة بتوزيع الحصص الغذائية والإمدادات الطبية ومواد الإيواء الطارئ والعلف ولقاحات المواشي في الأماكن التي سمحت الظروف بالوصول إليها.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكّد الفريق العامل المعني بالعودة وإعادة الإدماج، الذي تقوده مفوضية اللاجئين، أن ما مجموعه ٤٠٤ ٥٥ من النازحين و ٤٤١ ٨ من

اللاجئين عادوا طوعا إلى مواقع شتّى في دارفور خلال الفترة ما بين ١ نيسان/أبريل و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وخاصة في شمال وغرب دارفور. ويعتزم الفريق العامل رصد مواقع العودة لتحديد ما إذا كانت العودة موسمية أم دائمة. وبينما كان هناك نحو ٠٢٠ ٢٩ شخصا إما نزحوا لأول مرة أو تكرّر نزوحهم من جرّاء الاقتتال الذي حدث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد عاد جميعهم في غضون أسبوع إلا نحو ٤٠٠ ٢ شخص.

سادسا – سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض العدد الإجمالي لحالات انتهاك حقوق الإنسان الموثقة من ١٤٥ حالة تمس ٤٣٩ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ١٥٩ حالة تشمل ٣٢١ ضحية في الفترة الحالية (١٥٣ ضحية لانتهاكات الحق في السلامة البدنية، و ٤٦ ضحية اعتقال واحتجاز تعسفي، و ٤٢ ضحية للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، و ٨٠ للحق في الحياة). ومن الحالات الـ ١٥٩ الموثقة ٣٧ حالة تمّ إبلاغ الشرطة الحكومية بها، ومنها أربع قيد التحقيق.

٤٥ – وفي ٣٠ تموز/يوليه، خرج نحو ٣٠٠ طالب إلى شوارع نيالا احتجاجا على عدم توافر وسائل النقل العام، وهو الأمر الناتج عن إضراب سائقي الحافلات احتجاجا على ارتفاع أسعار الوقود. وانضمّت عدّة مئات من المحتجين إلى الطلاب في ٣١ تموز/يوليه، فقطعوا الطرق وخربوا المباني. ونُشرت قوات الأمن الحكومية لقمع الاضطرابات. وفي ثاني أيام الاحتجاجات، أطلقت قوات الأمن الحكومية الذخيرة الحية على جموع المحتجين، فقتلت ٧ مدنيين وأصابت ١٦ آخرين بجروح. وكذلك أصيب بجروح خطيرة في الاحتجاجات اثنان على الأقل من أفراد الشرطة الحكومية. وأهابت العملية المختلطة بسلطات الولاية تجنب استخدام القوة المفرطة، وحثت القادة المحليين على تشجيع المتظاهرين على الامتناع عن العنف.

٤٦ – وبحلول ١ آب/أغسطس، كانت المظاهرات قد هدأت. وفتحت الجهات الرسمية في الولاية تحقيقا لمعرفة أسباب الاحتجاجات والظروف المحيطة بإطلاق النار على المتظاهرين. وعقب هذه الأحداث، نُقلت مسؤولية توزيع الوقود في نيالا من جهاز الأمن والمخابرات الوطني إلى وزارة المالية، وخُفّضت أسعار الوقود، وأُلقي القبض على اثنين من أفراد قوة الأمن الحكومية في ما يتصل بإطلاق النار. وهما الآن في انتظار المحاكمة.

٤٧ – وفي ٦ آب/أغسطس، خرج نحو ٣٠٠ مدني، معظمهم من الطلاب، الى شوارع رهيد البردي (١٥٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من نيالا) احتجاجا على ارتفاع أسعار

السلع الأساسية. وأُحرقت مبان حكومية أثناء المظاهرات. ومع أن قوات الأمن الحكومية نُشرت في جميع أنحاء البلدة، لم يُفد بوقوع إصابات. وهدأت الاحتجاجات في وقت لاحق من اليوم نفسه. وفي أعقاب التحقيقات، قام والي جنوب دارفور بعزل مفوّض المحلّية من منصبه.

٤٨ - وبلغ عدد حوادث انتهاك الحق في السلامة البدنية الموثّقة بواسطة العملية المختلطة ٤٩ حادثا طال ١٥٣ ضحية، مقابل ٤٩ حادثا طال ٣١٥ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين هؤلاء الضحايا ١٦ شخصا (منهم سبعة طلاب) لحقت بهم إصابات من جرّاء إطلاق النار خلال مظاهرات نيالا (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه). وأصيب ١٨ آخرون خلال الهجمات التي شنتها الميليشيات على المدنيين في كتم في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. أما بقية الحوادث فيتعلق معظمها بحالات اعتداء على مدنيين يشتغلون بالزراعة بواسطة مجهولين.

٤٩ - وبلغ عدد ضحايا الاعتقال والاحتجاز التعسفي الذين سجلتهم العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٤٦ ضحية. ومن هذه الحالات ١٥ حالة اعتقال حدثت خلال الفترة ما بين ٢٠ تموز/يوليه و ١٠ آب/أغسطس في ما يتصل بواقعة قتل رجلين في مخيم الحميدية في ٨ تموز/يوليه. وأطلق سراح ستة من هؤلاء المحتجزين في ٢١ آب/أغسطس، وكان من بينهم اثنان من موظفي العملية المختلطة الوطنيين. وألقت السلطات القبض على ما مجموعه ١١ شخصا واحتجزتهم دون اتهام في ما يتصل باحتجاجات نيالا. وبينما أطلق سراح أحد المحتجزين في اليوم نفسه بعد تدخل أحد أقربائه، ظلّت البقية قيد الاحتجاز حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، ألقي القبض على ثلاثة محامين في نيالا، في ١٧ آب/أغسطس، بعد أن تزعّموا احتجاجا على الاعتقالات التي تمت في أعقاب مظاهرات نيالا. وهم ما زالوا قيد الاحتجاز. وفي ١٦ آب/أغسطس، أفرج جهاز الأمن والمخابرات الوطني عن عضو في المجلس التشريعي لولاية جنوب دارفور من كتايلة (١١٠ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من نيالا) بعد أن احتُجز لمدة ٥٢ يوما دون اتهام. وبعد الإفراج عنه، تم إخطاره رسميا برفع الحصانة البرلمانية عنه، وبأنه سيُتّهم بالتحريض على احتجاجات نيالا. ودافع عضو المجلس التشريعي عن نفسه بأن أفاد بأنه كان وقت المظاهرات قيد الاحتجاز لدى الجهاز المذكور. ومُنع عن جميع هؤلاء المحتجزين التمثيل القانوني وزيارات الأقارب. وقامت العملية المختلطة مرارا بزيارة مكاتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني حيث قدمت خطابات طلبت فيها رؤية المحتجزين والحصول على معلومات عن الحوادث وحثت السلطات على توجيه التهم إليهم أو الإفراج عنهم. ورفضت السلطات السماح للبعثة برؤية المحتجزين أو تزويدها بمعلومات عن أسباب احتجازهم.

٥٠ - ووثّقت العملية المختلطة ٣٠ حالة عنف جنسي وعنف قائم على نوع الجنس تشمل ٤٢ ضحية من بينهم ١٣ قصَّر. وهذا يمثل انخفاضا طفيفا عن الحالات الـ ٣٣ المتعلقة بـ ٣٧ ضحية من بينهم ٢٣ من القصّر التي وُثّقت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ورصدت العملية المختلطة ما جرى بخصوص هذه الحوادث من تحقيقات شرطة وجلسات محاكم، وسهلت توفير المعونة القانونية والمساعدة النفسية - الاجتماعية للضحايا.

٥١ - وفي ١٦ تموز/يوليه، أدانت محكمة نيالا العامة شرطي حكومي ارتكب في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ جريمتي تعذيب وقتل صبي يبلغ من العمر ١٣ عاما كانت الشرطة تحتجزه في ميرشنج (جنوب دارفور) بدعوى ارتكابه جرم صغير. وحُكم على المتهم بالسجن أربع سنوات ودفع ٣٠ ٠٠٠ جنيه سوداني لأسرة المجني عليه.

٥٢ - ونظمت العملية المختلطة ٤٣ نشاطا لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان في مختلف أنحاء دارفور لـ ١ ١٣٩ شخصا (٢٧١ منهم من النساء) من ممثلي السلطات المحلية وجماعات المجتمع المدني وحركة التحرير والعدالة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية المختلطة خلال الفترة ما بين ٢٩ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتسهيل تدريب ٣٠ من ضباط السجون (من بينهم ١٤ امرأة) في الفاشر.

حماية الطفل

٥٣ - في ٣٠ تموز/يوليه، أصدرت حركة التحرير والعدالة أمراً قيادياً يحظر على أعضائها تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي ٣٠ آب/أغسطس، أقرت وزارة الدفاع خطة عمل القوات المسلحة السودانية الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال. وما زال إقرارها رهن موافقة وزارة الداخلية. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، اعتمدت حركة التحرير والعدالة خطة العمل وأمرت أعضاءها بأن ''يلتزموا التزاماً تاماً بالقوانين الدولية والمحلية الناظمة لحماية الأطفال في التراع المسلح''.

سابعا- نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعملياتها

٥٤ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وصل قوام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من الأفراد المدنيين إلى نسبة ٨٥ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٢٧٧ ٥ فرداً (١٠٦ ١ من الموظفين الدوليين و ٩٠٧ ٢ من الموظفين الوطنيين و ٤٥٣ من متطوعي الأمم المتحدة).

٥٥ - وبلغ قوام الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ٧٨٩ ١٦فرداً، ويشمل ذلك ٢٣٧ ١٦ جندياً و ٢٨٥ ضابط أركان و ١٩٩ مراقباً عسكرياً و ٦٨ ضابط اتصال. ومن

المقرر أن تنقل وحدة طائرات هليكوبتر متوسطة الحجم للخدمات من رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٥٦ - وبلغ قوام الأفراد النظاميين بشرطة العملية المختلطة ٢ ٢٩٠ فرداً، وهو قوام يضم ٨٤ في المائة من الذكور و ١٦ في المائة من الإناث. وقد نُشر ما مجموعه ١٦ من أصل ١٧ وحدة من وحدات الشرطة المشكلة المأذون بها (٢ ٢٣١ فرداً أو ٩٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٢ ٣٨٠ فرداً). ومن المقرر نشر الوحدة السابعة عشرة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٥٧ - وعملاً بالقرار ٢٠٦٣ (٢٠١٢)، تواصل تنفيذ التوصيات المتعلقة باستعراض الأفراد النظاميين التابعين للعملية المختلطة. وقد أُنجز ترحيل كل من سرية النقل وسرية الاستطلاع ووحدة الطائرات الهليكوبتر التكتيكية. واستكملت جزئياً عملية إعادة توزيع القوات والشرطة داخل دارفور. وما زال التنفيذ التام رهن الفروغ من تشييد مواقع الفريق في مهاجرية ونيرتيتي وزمزم وزالنجي. وقد وُضعت إجراءات تشغيلية موحدة لمراكز التخطيط والتنسيق المشتركة هدفها تعزيز التنسيق بين الأفراد العسكريين والشرطة في مواقع الأفرقة. وسوف ترسخ تلك المراكز وجودها تماما بمجرد الانتهاء من إعادة توزيع القوات وأفراد الشرطة. وتمضي عملية تخفيض القوام الكلي ككل من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بالبعثة في المسار المقرر وصولا إلى الحد الأقصى المأذون به في القرار ٢٠٦٣ (٢٠١٢) بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على التوالي.

٥٨ - واستكمالاً لتوصيات ذلك الاستعراض وتعزيزاً لهدفه المتمثل في ضمان الاستخدام الفعال والناجع للموارد لتنفيذ ولاية العملية المختلطة، بدأ في ١٤ آب/أغسطس استعراضٍ شامل لملاك الموظفين المدنيين بالعملية المختلطة. وتتكون المرحلة الأولى من الاستعراض الجاري من تقييم لاستراتيجية البعثة وأهدافها وأولوياتها في الأمد المتوسط. وسيليها تقييم لهيكل البعثة اللازم للوفاء بالمتطلبات يجريه فريق رفيع المستوى يتألف من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والعملية المختلطة وسيقوم بعد ذلك بالتحقق من سلامة توصيات الاستعراض.

٥٩ - وفي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، أفادت العملية المختلطة بتسيير ٥٠٥ ٦ دوريات عسكرية تضم ٧١٨ ٢ دورية روتينية و ٨٥٩ دورية ليلية و ٦١٤ دورية قريبة المدى و ٥٣٢ دورية مرافقة إنسانية و ١٩٢ دورية بعيدة المدى و ٥٩٠ ١ دورية لوجستية وإدارية. وأفادت شرطة العملية المختلطة أن مجموع الدوريات يبلغ ٢٩١ ٤ دورية

منها ٢ ٢٥٩ دورية داخل مخيمات للنازحين و ١ ٠٦٤ دورية في البلدات والقرى و ٨٢٣ دورية متوسطة المدى و ٧٧ دورية بعيدة المدى و ٦٨ دورية لجمع الحطب والعشب.

٦٠ - وفي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، أصدرت السلطات الحكومية ٩٢٥ تأشيرة دخول جديدة لأفراد العملية المختلطة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت هناك ٧١١ تأشيرة دخول لم يبت فيها بعد، بما فيها ٦٠٥ لضباط في الشرطة المدنية، و ٥٢ لأفراد عسكريين و ٢١ لأفراد مدنيين و ٢١ لزائرين رسميين و ١١ لمتطوعي الأمم المتحدة وتأشيرة واحدة لاستشاري. وقد واصلت العملية المختلطة حث السلطات على الإسراع بالموافقة على جميع طلبات منح التأشيرات.

٦١ - وفيما يتعلق بالقدرات التشغيلية وقدرات الاكتفاء الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، فإن ٢٣ وحدة فحسب من أصل ٤٩ وحدة منقولة إلى العملية المختلطة قد أوفت بالشروط المنصوص عليها في مذكرة التفاهم. وتتعلق حالات النقص في الأساس بمدى صلاحية ناقلات الجنود المدرعة. وقد اتخذت بعض البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة الخطوات اللازمة لسد النقص، وكان ذلك بنقل قطع الغيار اللازمة لصيانة ناقلات الجند المدرعة واقتناء مركبات صالحة للمناطق الوعرة ومعدات الاتصالات. وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام العمل مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة لكفالة سرعة تدارك أوجه القصور فيما يتصل بالمعدات المملوكة للوحدات.

٦٢ - وعقد الاجتماع الثلاثي الرابع عشر بين الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان والأمم المتحدة في نيويورك، في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وناقش المشاركون مسائل من ضمنها الحالة فيما يتعلق بالجهة المتعاقدة معها العملية المختلطة لتزويدها بحصص الإعاشة، وتكوين عنصر الشرطة في البعثة، وحالات التأخير في إصدار تأشيرات ومنح رخصة إذاعية. ووافق المشاركون الممثلون لحكومة السودان على أمور من ضمنها الفروغ من التأشيرات الحالية المتراكمة في الوقت المناسب، مع الإشارة إلى هدف إدارة عمليات حفظ السلام المتمثل في زيادة تمثيل الإناث وأفراد الشرطة الناطقين بالعربية وإلى الاتجاه في الوقت الحالي الرامي إلى القيام، عند الاقتضاء، بتحويل بعض الوظائف في جميع عمليات حفظ السلام إلى وظائف وطنية، وإنشاء لجنة مشتركة تتكون من مسؤولي العملية والحكومة لتيسير إصدار ترخيص للبث الإذاعي.

٦٣ - وما زال تهديد السلطات الحكومية بوقف عمليات الجهة الوحيدة المتعاقدة معها البعثة لتوريد حصص الإعاشة يشكل مصدراً للقلق. وقد أبلغت السلطات العملية المختلطة في ٧ أيار/مايو بأن توقف الجهة الموردة العمليات وتغادر البلد خلال ٤٨ ساعة لارتكابها

المخالفات المزعومة في إشعارات الاستيراد. ومن ثم، حُدد تاريخ ٣٠ آب/أغسطس موعداً نهائياً جديداً. وفي ٢٢ تموز/يوليه، باشرت الأمم المتحدة عملية انتقاء جهة متعاقدة بديلة وأبلغت السلطات الحكومية بأنها ستحتاج، مع التعجيل، إلى تسعة أشهر. وفي ٣٠ آب/أغسطس، أخطرت الحكومة البعثة بأنها قد مددت الموعد النهائي لطرد الجهة الموردة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١٤ أيلول/سبتمبر. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، مددت الحكومة ثانيةً الموعد النهائي، وكان هذه المرة لشهر واحد. ومن المتوقع أن تستمر عملية انتقاء جهة موردة جديدة ووضع الصيغة النهائية لعقد يبرم معها حتى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وعندئذٍ سيكون من المتوقع أن تباشر الجهة الموردة عملياتها بالكامل في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأثناء الاجتماع الثلاثي الرابع عشر، توصل المشاركون إلى فهم مشترك مفاده أن الجهة الموردة الحالية ستواصل تنفيذ أنشطتها أثناء الفترة المؤقتة التي تنجز فيها عملية الشراء.

٦٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجز ما مجموعه ٨٦ مشروعاً من مشاريع الأثر السريع، وما زال هناك ١٢٨ مشروعاً آخر في مختلف مراحل الإنجاز.

٦٥ - وواصلت العملية المختلطة تخفيض حجم الخطر الذي تشكله الذخائر غير المنفجرة في دارفور. وقدرت المساحة التي باتت خالية من الذخائر غير المنفجرة بما مجموعه ٢٩ كليومتراً مربعاً من الأرض و ٢٠٤ كيلومترات من الطرق والممرات. وبالإضافة إلى ذلك، دمر ٢٣ صنفاً من الذخائر غير المنفجرة وتلقى ما مجموعه ٦٠٠ ٢ شخص تدريبا في إطار التوعية بمخاطر الذخائر غير المنفجرة.

٦٦ - وبدأ كل من العملية المختلطة والشركاء التنفيذيين المحليين تنفيذ ١٧ مشروعاً من المشاريع المجتمعية ذات العمالة الكثيفة التي تستوعب ٣٣٥ ٢ شاباً في أماكن مختلفة في جميع أنحاء دارفور. وهذه المشاريع، التي توفر التدريب أثناء العمل في مشاريع البناء والزراعة، هي مشاريع هدفها الحد من العنف الذي يورط الشباب الذين يحتمل انضمامهم إلى جماعات مسلحة أو عصابات.

ثامنا - التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية

٦٧ - عملاً بالقرار ٢٠٦٣ (٢٠١٢)، يرد في المرفق الأول لهذا التقرير تحديث للنقاط المرجعية والمؤشرات تم بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي. ومع أن النقاط المرجعية المنقحة تتعلق بالجوانب الأربعة ذاتها الواردة في المجموعة السابقة (عملية السلام؛ والأمن؛ وسيادة القانون؛ والحوكمة وحقوق الإنسان؛ والحالة الإنسانية)، فقد عُدلت بحيث تعكس خطة العمل الاستراتيجية التي وضعتها البعثة للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤ والمهام والأولويات

المقررة والمنصوص عليها في القرار ٢٠٦٣ (٢٠١٢). وتم بالمثل، تحديث مؤشرات التقدم لتأخذ في الحسبان الأولويات والأنشطة الحالية والمتوقعة للعملية المختلطة.

٦٨ - وريثما يستعرض المجلس النقاط المرجعية والمؤشرات التي تم تحديثها، يقدم هذا التقرير تقييماً للتقدم المحرز مقارنة بالمعايير المحددة في المرفق الثاني من تقريري المقدم إلى المجلس في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592).

٦٩ - وكان التقدم الذي أحرز إزاء النقطة المرجعية الأولى المتصلة بإيجاد حل سياسي شامل للنزاع تقدماً متواضعاً. واقتصر أساساً تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور على عمليات التحضير للحوار والتشاور على الصعيد الداخلي وعلى بعثة التقييم المشتركة لدارفور. ولم تتخذ الأطراف الموقعة على الوثيقة إجراءات ملموسة لتنفيذ الأحكام التي تنطوي على مكاسب ملموسة لشعب دارفور، من قبيل الأحكام المتعلقة بالعدالة أو التعمير أو الأمن أو تقاسم الثروات. ورغم الجهود التي يبذلها فريق الوساطة المشترك لتشجيع حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة على الوثيقة على استئناف المفاوضات، فإن المحادثات لم تجر بسبب استمرار الخلاف بين الأحزاب بشأن نطاقها.

٧٠ - ويتعلق المعيار الثاني بإيجاد بيئة مستقرة وآمنة في جميع أرجاء دارفور. وأثناء الفترة المشمولة بإعداد التقرير، حدث تراجع إزاء هذا المعيار يعود في الأساس إلى وقوع صدامات عسكرية متفرقة وازدياد الاقتتال بين الطوائف والتوتر بين الميليشيات والمدنيين وإلى خروج مظاهرات في جنوب دارفور. وقد أسهمت العملية المختلطة من جانبها في حماية المدنيين عبر إيفاد حفظة السلام إلى بؤر الاضطراب وتعزيز حقوق الإنسان.

٧١ - وتتعلق النقطة المرجعية الثالثة بتعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان. وما زالت حالة حقوق الإنسان في دارفور بوجه عام تثير القلق، وعلى الأخص فيما يتعلق بحالات الاحتجاز التعسفي والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وانتهاكات الحق في السلامة البدنية. وتشكل النسبة الضئيلة من انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها العملية المختلطة وأُبلغت بها الشرطة وحققت فيها (وهي أربع حالات من أصل ٣٧ حالة) مؤشراً على أن سيادة القانون ما زالت هشة. وما برحت البعثة تقدم الدعم اللوجستي والمتعلق ببناء القدرات إلى السلطات الحكومية والسلطة الإقليمية لدارفور وإلى فئات المجتمع المدني من أجل تعزيز قدرتها على حماية حقوق الإنسان والحفاظ على سيادة القانون والحكم بفعالية. غير أن مؤشرات التقدم كانت محدودة.

٧٢ - وتتعلق النقطة المرجعية الرابعة باستقرار الحالة الإنسانية وتيسير إمكانية حصول السكان المحتاجين على المساعدة. وقد زادت الأمطار الغزيرة والفيضانات في دارفور الحاجة

إلى المساعدة الإنسانية. ومع أن الوكالات قدمت الإغاثة في طائفة واسعة من المجالات، فقد أعاقت حالات التأخير في إصدار السلطات الحكومية لشهادات التخليص عملية توفير مواد ملاجئ الطوارئ. وما زالت القيود مفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، ولا سيما في محلية دار السلام وجبل مرّة، حيث قيدت العمليات العسكرية المتواصلة حرية الحركة. وتفيد إحدى التقييمات العامة بعدم إحراز أي تقدم يذكر فيما يتعلق بهذا المعيار نظراً لازدياد الحاجة إلى المساعدة وللعوائق البيئية والبيروقراطية التي تحول معاً دون إيصالها.

تاسعا – الإطار الاستراتيجي المتكامل لدعم وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٧٣ – طلب المجلس، في قراره ٢٠٦٣ (٢٠١٢)، إلى العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وضع إطار استراتيجي متكامل لتوفير الدعم على نطاق المنظومة لوثيقة الدوحة للسلام. وإثر مشاورات مستفيضة، وضعت العملية المختلطة والفريق القطري رؤية استراتيجية مشتركة ومصفوفة تنفيذية لدعم وثيقة الدوحة. وترسي الرؤية الاستراتيجية المشتركة استراتيجية لتقديم مساعدة منسقة إلى الأطراف الموقعة عبر سبل منها على الأخص تقديم الدعم إلى سلطة دارفور الإقليمية. وتحدد المجالات ذات الأولوية التي يلزم الدعم فيها وتشمل ست فئات تعبر عن الفصول الستة الأولى من الاتفاق (حقوق الإنسان والعدالة؛ والإدارة وبناء القدرات المؤسسية؛ والتعافي المبكر، وأسباب الرزق والبيئة؛ والعودة الطوعية والحلول الدائمة؛ ووقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية؛ والمصالحة). وترد بصورة أعم مسائل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحماية الطفل وحماية المدنيين في جميع المجالات الستة باعتبارها مسائل شاملة.

٧٤ – وتحدد مصفوفة التنفيذ الأنشطة الخاصة التي يضطلع أو يعتزم الاضطلاع بها كل من العملية المختلطة والفريق القطري للأمم المتحدة أو الخطة لمساعدة الأطراف الموقعة في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام. وتحدد هذه المصفوفة، التي نُظمت في إطار الفئات الست ذاتها لتصبح بمثابة رؤية استراتيجية مشتركة، المهام وعنصر البعثة المسؤول أو الوكالة المسؤولة عن تنفيذها دعماً لأحكام محددة من وثيقة الدوحة. ومن خلال الاشتراك في موقع واحد لتنفيذ أنشطة العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، تبرز المصفوفة فرص التعاون والتنسيق وستعتبر بمثابة وثيقة قابلة للتعديل. وسيواصل كل من العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري تعديل مصفوفة التنفيذ عبر إجراء مزيد من المشاورات.

٧٥ – وإضافةً إلى ذلك، وضعت آليات عديدة لضمان التنفيذ الفعال للرؤية الاستراتيجية المشتركة وتقسيم واضح للعمل. وتشمل هذه الآليات اجتماعات نصف شهرية مشتركة بين

بعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري لإدارة تنفيذ المصفوفة وتنسيق الدعم المقدم إلى سلطة دارفور الإقليمية، وأمانة مشتركة ترصد التقدم المحرز في تنفيذ المصفوفة وتقدم تقريراً عن ذلك، وستة أفرقة عاملة مشتركة مسؤولة عن تنفيذ أنشطة المصفوفة وضمان وجود اتساق في العمل مع سلطة دارفور الإقليمية.

عاشرا - الجوانب المالية

٧٦ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٦/٢٧٩ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مبلغاً قدره ٠٠٠ ٦٠٠ ٤٤٨ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة للإنفاق على العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بمبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ ٢٠٩ دولار. وفي ذلك التاريخ كان مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام بمبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ ٥٤٦ ١ دولار. وقد سُددت إلى الحكومات المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشكلة تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، على التوالي، وفقاً لجدول السداد ربع السنوي.

حادي عشر - الملاحظات

٧٧ - انقضت خمسة عشر شهرا منذ اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، اتخذت الأطراف الموقعة خلالها بعض الإجراءات من أجل تنفيذ الوثيقة المذكورة، خصوصا فيما يتعلق بالتحقق من أهلية أفراد قوات حركة التحرير والعدالة كمقاتلين ونشر وثيقة الدوحة بين السكان المدنيين وعقد مؤتمرات للجهات صاحبة المصلحة وبدء عملية التحضير لبعثة التقييم المشتركة لدارفور. إلا إنني يساورني القلق من أن التقدم الملموس صوب تنفيذ الأحكام التي من شأنها أن تسهم في تحسين حياة أهالي دارفور بصورة فورية وعملية أكثر من غيرها كان أقل وضوحا.

٧٨ - ومما لا شك فيه أن التحديات الاقتصادية التي يواجهها السودان نالت من قدرة الحكومة على نقل الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك لا يزال حجم احتياجات السلطة الإقليمية لدارفور في مجال بناء القدرات هائلا. إلا أن الأطراف الموقعة لا يمكنها الاعتماد في تنفيذ وثيقة الدوحة على التمويل الذي توفره الجهات المانحة فحسب. فهو وإن كان لازما، هناك الكثير مما يمكن للأطراف أن تقوم به بنفسها لدفع عملية تنفيذ الاتفاق قدما. ومما له أهمية شديدة في هذا الصدد عمل المحكمة الخاصة لدارفور؛ ودور

مفوضية أراضي دارفور في فض النزاع فيما بين الطوائف على ملكية الأراضي وسبل الحصول عليها؛ وتنفيذ الأحكام المتصلة بالأمن، بما في ذلك التقدم في عملية التحقق من أهلية أفراد قوات حركة التحرير والعدالة كمقاتلين؛ ونزع سلاح جماعات الميليشيات المسلحة. فإبداء الأطراف بشكل عملي على هذا النحو، تصميمها على تنفيذ الاتفاق أمر من شأنه أن يبرهن للمانحين على التزامها بمعالجة أسباب النزاع بصورة مستدامة، ومن شأنه أيضا أن يبين للحركات غير الموقعة أن الحكومة تلتزم حقا بإيجاد تسوية سلمية للقضايا الأساسية المتصلة بالنزاع، وأن يشجعها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ومن ثم، فإنني أحث الحكومة وحركة التحرير والعدالة على تكثيف جهودهما لتنفيذ وثيقة الدوحة وذلك بالمبادرة بوجه خاص إلى اتخاذ إجراءات تلبي توقعات وتطلعات أهالي دارفور.

٧٩ - وما زالت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري يصطدمان في عملهما في دارفور بمعوقات من بينها التأخر في إصدار التأشيرات وفرض قيود على الحركة برا وجوا والتأخر في الموافقة على نقل المساعدات الإنسانية. والواقع أن تلك المعوقات تخل بالتزام الحكومة بتهيئة الظروف الضرورية لعمليات العودة وجهود التعافي السريع. ووكالات منظومة الأمم المتحدة يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في تلك العمليات والجهود ولكنها تلتمس تعاون السلطات الحكومية للقيام بذلك. وإنني أهيب بالحكومة أن تتعاون بصورة تامة مع العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وأن تذلل كل العقبات التي تعوق عملهما لتمكينهما من أداء المهام المسندة إليهما دون أية قيود.

٨٠ - وفيما يتعلق بشمول عملية السلام للجميع، يظل انخراط أطراف النزاع وسائر أصحاب المصلحة الدارفوريين في حوار سلمي أمرا لا غنى عنه، إذا أريد تحقيق آمال الدارفوريين في السلام الدائم. ولقد انقضت تسعة أعوام، ومن ثم فإنني أناشد مرة أخرى الحكومة والحركات غير الموقعة أن توقفا أعمال القتال فورا وأن تنخرطا دون شروط مسبقة في محادثات تهدف إلى التوصل إلى تسوية سلمية. فلا بد، في هذا الصدد، أن تبرهن الحكومة للحركات غير الموقعة، من خلال الالتزامات المنوطة بها بموجب وثيقة الدوحة أن التوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاق تكون هي طرفا فيه يمثل وسيلة يعتد بها في إنهاء النزاع. أما الحركات غير الموقعة، بمن فيها أعضاء تحالف الجبهة الثورية السودانية الدارفوريون، فيجب أن تنبذ اللجوء إلى العنف وأن تعرض أهدافها في إطار برنامج سياسي يفسح المجال لحوار بناء.

٨١ - ويتبين بوضوح من هذا التقرير أنه في الفترة التي انقضت منذ أن قدمت تقرير الأخير، احتدم النزاع في دارفور، لا سيما في شمال دارفور. فمعاودة الميليشيات المسلحة في تلك المنطقة شن الهجمات على المدنيين والتحرش بهم أمر يثير بالغ القلق. وإنني أهيب

بالحكومة أن تمارس كامل مسؤوليتها عن حماية المدنيين، وبالحركات المسلحة غير الموقعة أن تفي بالالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وذلك بكفالة عدم تعرض المدنيين لأي أذى نتيجة للأنشطة العسكرية. والعملية المختلطة على استعداد لمد الحكومة بكامل دعمها من أجل تهيئة الظروف لإخماد جذوة النزاع بين القبائل بطرق منها دعم الحوار بين الجماعات الزراعية والرعوية بشأن سبل الحصول على الأراضي واستخدامها. وينبغي للحكومة أن تستخدم كافة الوسائل السلمية في التصدي للخطر الداهم المتمثل في تجدد هجمات الميليشيات المسلحة.

٨٢ - ويذكر أن الأفراد النظاميين والمدنيين في العملية المختلطة يتعرضون لحظر مستمر في دارفور ليس بسبب غياب القانون فحسب بل وأيضا نتيجة لقسوة ظروف العمل. وإنني أدين بشدة المسؤولين عن حادث إطلاق النار الذي وقع في ١٢ آب/أغسطس وفجعت فيه العملية المختلطة بفقد ضابط بنغلاديشي من وحدة الشرطة المشكلة. فأي عمل من هذا القبيل عمل غادر آثم. وإنني أحث بشدة الحكومة على التحقيق بصورة وافية في تلك الأعمال ومحاسبة المسؤولين عنها جنائيا. ولقد أحزنني أيضا، نبأ وفاة ثلاثة من جنود وحدة جمهورية تترانيا المتحدة بالعملية المختلطة، في ٢٦ آب/أغسطس، أثناء قيامهم بدورية، ولقد لقوا مصرعهم في حادث تسبب فيه الفيضان. وإنني لأتوجه بالتعازي إلى حكومتي بنغلاديش وجمهورية تترانيا المتحدة ولأسر الجنود الذين قضوا وهم مستبسلون في أداء مهامهم في دارفور.

٨٣ - وإنني قلق للغاية بشأن ضابطي وحدة الشرطة المشكلة بالعملية المختلطة اللذين اختطفا في ٢٠ آب/أغسطس. وأود أن أشكر حكومة السودان على التزامها بكفالة سلامة الرهينتين وسرعة إطلاق سراحهما. وأناشد أيضا الحكومة إطلاق سراح موظف العملية المختلطة الوطني المحتجز حاليا في جنوب دارفور دون أي تهمة.

٨٤ - وختاما، أود أن أشكر عايشاتو مينداودو القائمة بأعمال رئيس العملية المختلطة على قيادتها للبعثة لا سيما في هذه الأوقات المضطربة في دارفور. وأود أيضا أن أشكر نساء ورجال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على جهودهم الدائبة في سبيل تحقيق السلام وحماية المدنيين. وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص امتناني للعاملين الكثيرين في مجال تقديم المعونة، فهم يعملون في ظل ظروف عصيبة على إيصال المساعدات لأهالي منطقة دارفور الذين يحتاجونها.

المرفق

تحديث النقاط المرجعية والمؤشرات المتعلقة بالعملية المختلطة

١ - وفقاً لطلب مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٣ (٢٠١٢)، جرى تحديث النقاط المرجعية والمؤشرات المتعلقة بالعملية المختلطة على النحو المبيَّن في المرفق الثاني من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592). وتعكس التعديلات تطورات العملية السلمية في دارفور والتغيرات التي طرأت على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في دارفور منذ أن وضعت هذه النقاط المرجعية والمؤشرات في البداية. وتوفر هذه التعديلات أساساً يجوز للمجلس على ضوئه أن يختار تقييم التقدم الذي أحرزته العملية المختلطة في تنفيذ ولايتها؛ وتعاون حكومة السودان والجماعات المسلحة مع العملية المختلطة؛ وامتثال جميع الأطراف لالتزاماتها الدولية.

٢ - وبدون المساس بالمسؤولية السيادية لحكومة السودان، فالمجالات الأربعة ذات الأولوية التي يمكن على ضوئها تقييم التقدم المحرز في إحلال السلام والاستقرار في دارفور هي: (أ) تقديم الدعم للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛ (ب) تهيئة بيئة آمنة ومستقرة ينعم فيها المدنيون بالحماية من مخاطر العنف البدني المحدقة بهم؛ (ج) تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان وتدعيم الحوكمة؛ (د) تحقيق استقرار الحالة الإنسانية وإيجاد حلول دائمة للنازحين واللاجئين والانتقال إلى مرحلة الإنعاش المبكر. وأنشطة حماية المدنيين التي تضطلع بها البعثة شاملة لعدة قطاعات ولذلك فهي تنعكس في هذه النقاط المرجعية الأربعة جميعا.

٣ - وتجدر الإشارة إلى أن إحراز تقدم في ضوء هذه النقاط المرجعية لا يتوقف على فعالية تنفيذ الأنشطة التي كلفت بها البعثة فحسب، بل وأيضا على عدد من العوامل الخارجية. ومن هذه العوامل ممارسة الحكومة المضيفة لمسؤولياتها السيادية والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات؛ والتعاون التام من جانب أطراف النزاع، ولا سيما في ما يتعلق بحرية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية التابعة للعملية المختلطة في العمل بدون قيود لتنفيذ ما كلفت به من مهام؛ والتزام أطراف النزاع، وأصحاب المصلحة الدارفوريين بصفة أعم، بتحقيق تسوية سلمية للنزاع؛ وتقديم دعم دولي كافٍ لعمل الجهات الإنسانية والإنمائية الفاعلة.

أولا – عملية السلام

النقطة المرجعية: تحقيق تسوية شاملة وجامعة للنزاع في دارفور من خلال تنفيذ إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور.

تشمل شروط إحراز تقدم التزاماً من جانب حكومة السودان والحركات غير الموقِّعة بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع عن طريق التفاوض والتقيد بتنفيذها التام في الأجل المحدد؛ واستعداد الأطراف الموقِّعة لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور لتنفيذ أحكامها بفعالية وفي الوقت المناسب، ويشمل ذلك تخصيص الحكومة الموارد المالية اللازمة لضمان فعالية أداء السلطة الإقليمية في دارفور للإعمار والتنمية في دارفور؛ إجراء عملية حوار ومشاورات ذات مصداقية على الصعيد الداخلي في دارفور يُنشد منها التعبير عن آراء السكان المدنيين، بمن فيهم النساء، بشأن دارفور في إطار عملية السلام؛ وإقامة علاقات حسن جوار بين السودان وجنوب السودان لتعزيز السلام والاستقرار في دارفور؛ وتقديم أعضاء المجتمع الدولي الدعم المتواصل والموحَّد لحث أطراف النزاع على التوصل إلى تسوية شاملة وجامعة.

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠١٢-٢٠١٤	تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وأي اتفاقات سلام لاحقة وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه
	دخول الحكومات والحركات غير الموقِّعة في مفاوضات هادفة بوساطة كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تسوية شاملة للنزاع على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
	إبرام الحكومة والحركات غير الموقِّعة اتفاقات وقف إطلاق النار
	إبرام الحكومة والحركات غير الموقِّعة اتفاقات لإقرار وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
	إجراء حوار ومشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور في بيئة تكفل التمثيل النسبي للدارفوريين وتحترم حقوق الإنسان للمشاركين، وترصدها العملية المختلطة
	تنفيذ نتائج الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور على نحو يحقق السلام والاستقرار ويعززهما في دارفور
	إدماج نتائج عملية سلام دارفور في إطار عملية وطنية لاستعراض الدستور بدعم من فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان على النحو المنصوص عليه في إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور (S/2012/166)

أولا – الأمن

النقطة المرجعية: تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في مختلف أنحاء دارفور، تتوفر فيها الحماية للمدنيين، وبخاصة للفئات الضعيفة، وتتاح فيها الفرصة للوكالات الإنسانية والمتخصصة لتقديم المساعدة وتنفيذ أنشطة الإنعاش المبكر بصورة آمنة ودون عوائق.

تشمل شروط إحراز تقدم التزام أطراف النزاع، بما في ذلك قوات الحكومة والحركات غير الموقِّعة والجماعات المسلحة الأخرى التزاما بيِّناً بوقف الأعمال العدائية واحترام وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية وتنفيذهما.

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠١٢-٢٠١٤	انخفاض عدد الاشتباكات العسكرية بين الحكومة والقوات المسلحة التابعة للحركات غير الموقعة
	انخفاض عدد الحوادث والإصابات الناجمة عن النزاع فيما بين الطوائف
	انخفاض عدد الجرائم العنيفة المرتكبة بحق المدنيين، بما في ذلك ما يتصل بها من انتهاكات لحقوق الإنسان وحالات العنف الجنسي والعنف على أساس نوع الجنس
	سريان وقف شامل وجامع لإطلاق النار تقوم آلية عملية جامعة مدعومة بصورة كافية بتنفيذه ورصده بالكامل
	إحراز تقدم في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتنفيذ برامج مراقبة الأسلحة الموجودة بحوزة المدنيين
	انخفاض الأنشطة الإجرامية ضد العملية المختلطة، والوكالات الإنسانية والمتخصصة، بما في ذلك اللصوصية واختطاف المركبات والأشخاص

ثالثا – سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

النقطة المرجعية: تعزيز قدرة السلطات السودانية على حفظ سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتمثيل مؤسسات الحكم الوطنية والمحلية للجميع وخضوعها للمساءلة.

تشمل شروط إحراز تقدم تنفيذ الالتزامات الدولية والتزام حكومة السودان على الصعيدين الوطني والمحلي بتحسين قدرة مؤسساتها الأمنية والقضائية والإصلاحية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، واستمرار دعم المجتمع الدولي للجهود المبذولة لتعزيز مؤسسات الدولة في دارفور.

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠١٢-٢٠١٤	تحسن بيئة حماية الحقوق المدنية والسياسية، ويشمل ذلك إرساء الأسس المستدامة لحفظ النظام وإنفاذ القوانين بصورة مهنية وديمقراطية

السنة	مؤشرات التقدم
	انخفاض عدد حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع، التي سجلتها العملية المختلطة
	وفاء أطراف النزاع بتعهداتها والتزاماتها الدولية بمكافحة جميع أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والرجال والأطفال ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم
	ازدياد ثقة السكان المدنيين بالشرطة المحلية، على نحو يستدل عليه من الزيادة في نسبة الجرائم التي يجري إبلاغ الشرطة بها، لا سيما في مخيمات النازحين وأماكن عودتهم
	قيام السلطات الوطنية بإصلاحات رئيسية على مستوى المؤسسات التشريعية والقضائية والإصلاحية امتثالا لمعايير حقوق الإنسان الدولية
	أداء النظم الأمنية والقضائية والقانونية والإصلاحية التي تحترم معايير القانون الدولي وحقوق الإنسان وتتمسك بها، لمهامها في كل أنحاء دارفور
	إنشاء آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمحكمة الخاصة لدارفور، ولجنة الحقيقة والمصالحة ومباشرتها لعملها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان وأفضل الممارسات الدولية
	تحسن إمكانية اللجوء إلى القضاء عن طريق اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والانتصاف
	تحقق التمثيل النسبي لسكان دارفور في مؤسسات الحكم الوطنية والمحلية، بطرق من بينها زيادة مشاركة المرأة
	وجود سلطة إقليمية انتقالية لدارفور تتسم بفعالية الأداء، تشرف جنباً إلى جنب مع حكومة السودان، على تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وبالأخص أحكامها المتصلة بالمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان ولجان حقوق الإنسان الفرعية في دارفور، والمحكمة الخاصة لدارفور، ومفوضية الحقيقة والمصالحة

رابعا – تقديم المساعدة الإنسانية ودعم الإنعاش

النقطة المرجعية: استقرار الحالة الإنسانية بحيث يتسنى للوكالات تقديم المساعدة والعمل على تحقيق التعافي المبكر وإرساء الظروف المواتية للتنمية، بما في ذلك إيجاد حلول دائمة للنازحين واللاجئين.

تشمل شروط إحراز تقدم التزام أطراف النزاع بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون قيود؛ واستعداد الجهات المحلية الفاعلة لتيسير العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للنازحين واللاجئين وإعادة إدماجهم أو توطينهم؛ ودعم مجتمع المانحين الدوليين للأنشطة الإنسانية و، عند الاقتضاء، الإنعاش المبكر والتأهيل.

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠١٢-٢٠١٤	انخفاض عدد الأشخاص الذين نزحوا حديثاً أو الذين نزحوا مجدداً بسبب الأعمال القتالية أو أي مصادر أخرى لانعدام الأمن

السنة	مؤشرات التقدم
	مغادرة اللاجئين والنازحين المخيمات للعودة إلى أماكنهم الأصلية أو إعادة توطينهم بصورة طوعية وكريمة
	تحسن سبل استفادة السكان المدنيين من الخدمات الأساسية وأسباب البنى التحتية وحصولهم على أسباب الرزق
	تحسن فرص وصول العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية للاضطلاع بأنشطة الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية
	عدم عرقلة وصول أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والوكالات المتخصصة الأخرى للاضطلاع بأنشطة الإنعاش المبكر والإعمار والتنمية
	انخفاض عدد الهجمات وحالات الاختطاف والسرقات التي تستهدف العملية المختلطة أو العاملين في الوكالات الإنسانية